خبراء لـ(المدى الاقتصادي): الاستثمار ضرورة قصوى للارتقاء بالقطاع الزراعي

دعوات لإشراك القطاع الخاص في المشاريع الإستراتيجية

□ بغداد/ علي الكاتب

ارض زراعية تشكو الاهمال (أرشيف)

دعت خبيرة اقتصادية إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص في المشاريع الزراعية الإستراتيجية وتشجيع الاستثمار فيها، سعياً لتطوير القطاع الزراعي.

وقالت الدكتورة سهام كامل: إن الضرورة تتطلب حماية المشاريع الزراعية وتهيئة فرص عمل للمستثمر لإقامة مشروعه،وزيادة الإنتاج من خلال إدخال المكننة على جميع العمليات الزراعية، بواسطة البادرات والحصاد باستخدام الحاصدات الحديثة والتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة.

ودعت كامل وزارة الزراعة الى تهيئة الشباب من خريجي كليات الزراعة والمعاهد للعمل في القطاع الزراعي الخاص عن طريق تخصيص قطع أراض لهم وتدريبهم وتسهيل عملية الاقتراض لزجهم في العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى امتصاص البطالة بتشغيل جيش من العاطلين عن العمل من الخريجين، إضافة إلى زيادة الإنتاج وتحسين التربة.

وأكدت أهمية إشراك القطاع الزراعي الخاص في البحث والابتكار وتهيئة سبل علمية جديدة في الإنتاج وتدريب الباحثين في هذا القطاع على كيفية ابتكار أساليب علمية جديدة للارتقاء بمستوى الإنتاج والإنتاجية ،وكذلك إعداد برنامج إرشادي للفلاحين والمزارعين لتغيير نمط الزراعة التقليدية المستخدمة حاليا وإنشاء محطات بحثية زراعية، وإعداد برنامج متكامل لاستصلاح الأراضي المتملحة وإنشاء مبازل متكاملة.

ولفتت إلى ضرورة التشجيع على استخدام منظومات الري التكميلي (بالتنقيط ، بالرش) واستعمال الأجهزة الحديثة بالري،وإصدار تشريعات مناسبة لحماية المستثمر في القطاع الزراعي، فضلا عن إعداد برنامج متكامل بالتعاون مع المنظمة العربية لمكافحة التصحر، وتنمية النبات الطبيعي في البادية الغربية لغرض تهيئة الأعلاف المناسبة لقطعان الماشية، وكذلك حفر آبار لتوفير مياه الشرب، وتشجيع القطاع الخاص على استيراد المستلزمات الزراعية (بذور، أسمدة، معدات ومكائن، وقطع الغيار) ، إضافة الى منظومات الري (الرش الثابت والمحوري والتنقيط) وعدم حصرها بالشركة العامة للتجهيزات الزراعية.

وأشارت إلى أهمية إقامة مشاتل لغرض إنتاج الشتلات ذات المواصفات الجيدة لإكثار البساتين،وتهيئة السلالات والأصناف الجيدة لإنتاج الحليب واللحم للماشية والأبقار، وتشجيع زراعة النخيل في أماكن مختارة من الصحراء الغربية ، خاصة بعد نجاح زراعته في بعض الواحات، وإقامة مشروع زراعي لإنتاج النباتات التي أفاد منها لإنتاج المواد الأولية اللازمة لتصنيع الأدوية مثل اليتنة (Haloxytom) والشيح (Aretmisia) والعانذة (Ephedra-alatadesne) والتي تنجح زراعتها في مناطق البادية الغربية، واستخدام الخلايا الشمسية لإنتاج الطاقة الكهربائية بدلا من المصادر الأخرى المرتفعة التكاليف.

وبينت كامل: انه ونتيجة لإهمال القطاع الزراعي والسياسات الخاطئة وتبني أساليب عمل وتنفيذ غير كفوءة طيلة العقود الماضية من الزمن، أدت إلى تراكم المشكلات والأخطاء والهدر في الموارد والإمكانات المتاحة ،مما جعل هذا القطاع يعاني من تدهور وتخلف في مجمل نشاطاته ، لاسيما تلك المشكلات المتعلقة بتدهور إنتاجية الأراضي الزراعية والعمل، التي أدت إلى انكماش الزراعة وتدهور المستويات المعيشية والاجتماعية للمزارعين والفلاحين خاصة صغارهم ومن ثم مستويات الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي الوطني .

وقالت الخبيرة الاقتصادية: إن العراق يواجه حاليا تحديات اقتصادية زراعية كبيرة أهمها إعادة النشاط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من خلال إعادة النظر بالسياسات الزراعية الجارية جنباً إلى جنب مع تأهيل البنى الارتكازية في الريف العراقي ، لاسيما موضوع إعادة خصوبة الأراضي الصالحة للزراعة في وسط وجنوب البلاد من خلال إعادة بناء شبكات الري والبزل، وغيرها من التحسينات لتهيئة الفرشة المناسبة للمضي قدماً في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي .

وأوضحت: انه بالرغم من صدور قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ ، إلا انه لم يعكس الصورة الايجابية لعملية الاستثمار ، لاسيما في المجال الزراعي بالنسبة للمستثمرين المحليين أو العرب أو الأجانب لأسباب عديدة منها: إن الاستثمار مرتبط بعوامل قانونية وضريبية وإدارية وبنى تحتية، عدم وجود قطاع خاص محلي يستطيع احتضان الاستثمارات، افتقاد القانون الى جملة من التعليمات المرنة لحماية أموال المستثمرين وعدم إعطاء الضمانات عن الأضرار المتوقعة ،الافتقار إلى فرشة او قوانين مكملة مثل قوانين الضرائب، وقوانين الشركات وقوانين العمل والأجور،وسوق الأوراق المالية، وقوانين للخصخصة، وغيرها من القوانين والتعليمات التي تشكل البيئة المناسبة للاستثمار الزراعي.

فضاءات

■ علي نافع حمودي

محاسبة المفسدين

المواطن العراقي مع التصدي للفساد بكل أشكاله ومحاربة المفسدين الذين يحاولون تعطيل عملية بناء الإنسان العراقي الجديد ، خاصة وإن الفساد آفة كبيرة جداً، هذا الإنسان الذي يتطلع لغد مشرق، والذي هو بالأساس هدف التنمية ووسيلة تكاملها ووصولها بالبلد لدرجة الرقي الحضاري الذي نسعى له . خاصة وإن سبل مكافحة الفساد تبدأ من النفس التي تنبذ كل أشكال الفساد، فالمسلم بطبيعته وتنشئته يمقت الفساد والمفسدين، وإن الشريعة الإسلامية لم تكتف بتشديد العقاب على المفسدين فقط، بل نبذت كل أنواع الفساد وليس الفساد الاقتصادي فقط، ولهذا قال تعالى "ولا تعثوا في الأرض مفسدين" . ولابد أن يستشعر الحاكم أو ولي الأمر بالمسؤولية عن حماية رعيته من الفساد والمفسدين، وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم "إن الله سائل كل راع عمّا استرعاه حفظ أم ضيع" فلابد أن يكون هناك توازن بين الأجر والإنتاجية، حتى لا يكون هناك إثراء بلا سبب ويقابله ظلم في الأجر . وأقر الإسلام مبدأ المحاسبة ويبدأ الراعي بتطبيقه على نفسه قبل غيره، ومع هذا نجد أن البعض يتلاعب بالكلمات التي تبرر الفساد الاقتصادي أو تعطيه صبغة مقبولة اجتماعيا، مثل إطلاق كلمة هدية أو إكرامية على الرشوة التي لعن الله كل أطرافها، فقال صلى الله عليه وآله وسلم "لعن الله الراشي والمرتشي والرائش" أي الذي يمشي بين الاثنين . ولهذا لابد من قراءة السيرة النبوية التي حارب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من خلالها عملياً كل صور الفساد" .

ولهذا نجد بأن ثمة سلاح إسلامي فعال في مواجهة الفساد بكل أشكاله بما فيه الفساد الاقتصادي، لا يعتمد على القوانين أو ما يطلق عليه شرعاً العقوبات التعزيرية فقط، بل إنه يعتمد على ما هو أهم، وهو الرقابة الداخلية لدى الفرد المسلم في الامتناع عن كل المحرمات، لأنه يستشعر برقابة الله له في السر والعلن، والمتمثلة في ما نطلق عليه الضمير الحي المرتبط بالله القائل "أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون" . وقوله تعالى كذلك "وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور" .

و أن هذه الرقابة الذاتية تجعل المسلم يمتنع من تلقاء نفسه عن الفساد، وهذا من أهم الإجراءات الوقائية لمكافحة الفساد في الإسلام، وغير موجود في أي شريعة أخرى أو في أي نظام وضعي لمكافحة الفساد في العالم، ولهذا فإنه لابد من غرس الوازع الديني لدى الأفراد ابتداء من التنشئة الإسلامية في الأسرة، ومن خلال وسائل الإعلام باستضافة العلماء المتخصصين في علوم الشريعة والاقتصاد، لتسليط الضوء على هذا الداء وعواقبه الدنيوية والأخروية وآثاره المدمرة على الفرد والمجتمع.

خبير صناعي : العام المقبل سيشهد تخطيطاً اقتصادياً استراتيجياً

معمل صناعي خاص (أرشيف)

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال الخبير الصناعي عامر الجواهري: إن العراق سيشهد تخطيطا اقتصاديا استراتيجيا في عام ٢٠١٢ أفضل مما كان عليه في ٢٠١١.

وأضاف الجواهري بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء) :أن التوجه الاقتصادي لعام ٢٠١٢ سيكون أفضل مما عليه في ٢٠١١ وذلك بسبب الخطط الإستراتيجية التي يسعى العراق الى تحقيقها وهذا ما لاحظناه على الوزارات في الآونة الأخيرة، لافتاً إلى وجود سوء تنفيذ لهذه الخطط سابقاً.

وأشار الجواهري إلى أن الربيع العربي يجلب مشاكل ومن ثم استقرارا اقتصاديا وامنيا ولا يوجد انعكاس سلبي منه على العراق وهذا ما سيجعله في مقدمة الدول لعام ٢٠١٢، لكونه مستقراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وهذا دليل على وضع خطواته في بداية الطريق الصحيح.

ودعا الجواهري إلى تنفيذ الخطة التنموية الخمسية ووضع خارطة الطريق التي تؤدي إلى التنفيذ السليم، وخصوصاً أن اللجنة الاقتصادية تسعى لوضع الكثير من التوجيهات للنهوض بالواقع الاقتصادي ولكن نحن نواجه "عدم تنفيذ الخطط بصورة صحيحة"، بالإضافة إلى الروتين المُمل في شتى المجالات.

وكان الخبير الصناعي عبد الحسن الشمري علّل في تصريح سابق (للوكالة الإخبارية للأنباء) سبب تخوف الاقتصاد العراقي من المحاصصة كونه بيد أشخاص غير كفوئين لإدارة الملفات الاقتصادية بصورة صحيحة، إضافة إلى نقص رسم سياسة حقيقية، وإن ما شهدته الدول خلال الثماني سنوات الأخيرة من تدهور في القطاع الاقتصادي سببهُ عدم إدارة هذا الملف من قبل أشخاص كفوئين مما فاقم هذه الأزمة سواء الصناعية أو الزراعية المحلية .

مصطلحات اقتصادية

إعداد / المدى الاقتصادي

منطقة التجارة الحرة

هي نوع من التكتل التجاري بين دولتين أو أكثر، بن مجموعة محددة من البلدان التي وافقت على إلغاء التعريفات الجمركية والحصص والتفضيلات على معظم (إن لم يكن كل) السلع والخدمات المتداولة بينهما. ويمكن اعتباره المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي.

وتهدف منطقة التجارة الحرة للحد من الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بحيث يمكن أن ينمو التبادل البيني نتيجة التخصص وتقسيم العمل ، والأهم من ذلك عبر الميزة النسبية (نظرية الميزة النسبية). وبالتالي ستكون هناك زيادة في الدخل والثروة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في نهاية المطاف والرفاه للجميع في منطقة التجارة الحرة.

العولمة

هي مصطلح يشير المعنى الحرفي له إلى تلك العملية التي يتم فيها تحويل الظواهر المحلية أو الإقليمية إلى ظواهر عالمية. ويمكن وصف العولمة أيضًا بأنها عملية يتم من خلالها تعزيز الترابط بين شعوب العالم في إطار مجتمع واحد لكي تتضافر جهودهم معًا نحو الأفضل.

وغالبًا ما يستخدم مصطلح "العولمة" للإشارة إلى العولمة الاقتصادية؛ أي تكامل الاقتصاديات القومية وتحويله إلى اقتصاد عالمي من خلال مجالات مثل التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتدفق رؤوس الأموال وهجرة الأفراد وانتشار استخدام الوسائل التكنولوجية. واستخدم علماء الاقتصاد مصطلح "العولمة" منذ ثمانينيات القرن الماضي على الرغم من أنه كان مستخدما في العلوم الاجتماعية في الستينيات ، ومع ذلك فإن مبادئ وأفكار العولمة لم تنتشر حتى النصف الثاني من ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.

وتم وضع المبادئ والأفكار النظرية الأولى للعولمة على يد الأمريكي "تشارلز تيز راسيل" الذي أصبح قسا بعد أن كان رأسماليا وصاحب شركات، كما أنه يعد أول من توصل إلى مصطلح "الشركات العملاقة" في عام ١٨٩٧.

والعولمة في العصر الحديث برزت منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية كنتيجة بارزة لتخطيط القادة السياسيين الهادف إلى إزالة الحدود التي تعرقل التجارة بين الدول، سعيا وراء زيادة معدلات الرخاء الاقتصادي واعتماد الدول على بعضها البعض؛ وبذلك تقل فرصة وقوع أي حروب في المستقبل. وقد أدت مساعي هؤلاء القادة السياسيين إلى عقد مؤتمر بريتون وودز، والتوصل إلى اتفاقية من قبل الساسة البارزين في العالم لوضع إطار محدد بالنسبة للشؤون المالية والتجارية الدولية وتأسيس العديد من المؤسسات الدولية للإشراف على تطبيق العولمة كما يجب. وتتضمن هذه المؤسسات الدولية البنك الدولي للإنشاء والتعمير (المعروف اختصارا باسم البنك الدولي) وصندوق النقد الدولي. وقد تم تسهيل تطبيق العولمة بالاستعانة بما تم التوصل إليه من تقدم تكنولوجي، والذي عمل على تقليل تكاليف التجارة والجولات الخاصة بمفاوضات التجارة تحت رعاية الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)، والتي أدت إلى التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات لإزالة الحواجز والمعوقات المفروضة على التجارة الحرة.

بورصة الاسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٧٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٤٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٥٠,٠٠٠
بورك	١ طن	٨٥,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٢٥٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٢٥٠	طماطم	٧٥٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
تفاح اصفر	١٠٠٠	شجر	٥٠٠
تفاح احمر	١٥٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	باقلاء	٥٠٠
موز	١٠٠٠	شوندر	٥٠٠
كيوي	٢٠٠٠	شلغم	٥٠٠
رمان عراقي	١٠٠٠	لهانة	٥٠٠
كستناء عراقي	٢٠٠٠	قرنابيط	٥٠٠
لالنكي	١٠٠٠	جزر	١٥٠٠
نارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
تمر زهدي	١٠٠٠	فاصوليا	٢٠٠٠
تمر خستاوي	١٢٥٠	بطاطا	١٠٠٠

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي

المعدن	سعر الـ(١)غم	المعدن	سعر الـ(١)غم
بلاتين	٨٠٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٥٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٥٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٠٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٠٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٥٠٠٠
فضة	١٨٠٠		

(اسعار الأحجار الكريمة بالـ(دولار

النوع	الوزن	السعر	النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠	سندلس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥
لؤلؤ	١ غم	٣٠٠	كهرب الماني	١ غم	
مرجان	١ غم	١٠	كهرب روسي	١ غم	
زمرد كولومبي	١ غم	٥	كهرب بولوني	١ غم	
زمرد هندي	١ غم	٣	شذر	٣٠ غم	٨
ياقوت احمر	١غم	٢	فيروز	١٠ غم	٥
عقيق سليمان	عقد ١٥ غم	٧٠	عقيق	١٠ غم	١٠

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٠,٠٠٠
رز فيتنامي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٥,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	١٠,٠٠٠
سكر	٥٠ كغم	٥١,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٣٠٠٠
دجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٣٢٥٠
دجاج اميركي	١ كغم	٢٥٠٠
بيض	٣٠ بيضة	٥٠٠٠
شعرية عراقية	١ كغم	٥٠٠